



محمد الشحي

المؤسسات المدنية . . بعث أخلاقي

في سياق الفلسفات الفكرية الموسومة بما بعد الحداثة، وهي تسمية وأهمة تدل على انعدام الرؤية الواضحة والتفسير المبرر للواقع المعاش، طفت على السطح مسائل فلسفية كانت قد أصابها المرض حقبة من الدهر إزاء الهجوم الكاسح الذي شنته الفلسفات المادية، وعلى رأسها الماركسية، وقضت بفعل هذا الهجوم على جانب خطير من جوانب الفلسفات الإنسانية المنزع التي أتت مع عصور التنوير الأوروبي، مخلفة وراءها برامج تاتي حوّلت الإنسان إلى آلة تعمل ليل نهار لأجل تحقيق الربح المادي. حتى بعد سقوط النظام الماركسي، ظلت المادية تلاحق الرأسمالية بما تدعو الإنسان إلى مزيد من الربح والافراد في الثروة الشخصية دون الانتباه للجانب الأخلاقي.

للأفكار، ليتوافق عليها مجموعة من الأفراد في مجتمع ما فتتكون بيئة أخلاقية معينة. تأخذ هذه البيئة أشكالاً متعددة، في وقتنا الحالي؛ منها: النقابات العمالية، الأندية الثقافية، الجمعيات التعاونية، المنتديات الفكرية. وهذه التجليات الأخلاقية لا تبرز على السطح سوى في دولة المؤسسات، دولة السوق المفتوحة، دولة الفرد/المجتمع. هذه المؤسسات (في المجتمع الحر) معنية بسؤالين اثنين بالأساس (حسب كارل بوبر)؛ هما: ما هذا؟ وهل الأمر هكذا فعلاً؟. يجيب السؤال الأول من أجل فهم قضية ما، بينما يجيب السؤال الثاني عن حقائق الأدلة.

إذن، فالأخلاق تتنح من جديد، وتبعث بعد سباتها الطويل، وتتكلم بعد خجلها غير المبرر؛ لتؤكد مكانتها في ظل التموجات المادية التي لم تتمكن بعد، أو توشك، فلسفات ما بعد الحداثة من التخلص من ربكة المادية المقيتة التي خلقت، في نصف قرن فقط، حربين عالميتين مهولتين، أوقعت أكثر من مئتي مليون إنسان، وتطلّب الكثير من المال والوقت لإعادة الإعمار والتشييد، سواء على صعيد المنشآت أو على صعيد الإنسان المهزوم نفسياً.

في النهاية، أرى أن مايكل نوفاك يقدم رؤية تقدمية غاية في النبل والإنسانية، وتعيد للأخلاق مكانتها التي تليق بها. إلا أنه وقع كثيراً في التكرار غير المبرر، ولعلّ عذره في ذلك أنه يريد إيصال رسالته تلك إلى عامة المتلقين لا النخبة فحسب. إن هذه الدعوات تحمّل الإنسان مسؤولية أفعاله، وتجعله ينتبه لتصرفاته ويضبطها، على خلاف الليبرالية التقليدية التي توصل إلى الفوضى الأخلاقية، وكذلك على خلاف الماركسية التي تخضع الفرد لسلطة الجمع، وفي كليهما يسهل تنصل الفرد من مسؤولياته.

متمثلاً بالأعداد الهائلة للسيارات التي تم بيعها أواخر الفترة الزمنية المقصودة تحيلنا إلى ضرورة الالتفات إلى هذه القاعدة الاقتصادية المتنامية باستمرار. في خضم كل ذلك، ينبغي الانتباه إلى الفرد، وحاجاته الاجتماعية، وذلك متاح فيما يسمى بالأخلاق. تمثل الأخلاق البعد الروحي الكامن في الإنسان. إنها القدرة الهائلة على توليد المعنى مقابل المبنى. ملء الوعاء بمحتواه المناسب. ويمكن النظر إلى الأخلاق من الناحية النفسية، ودراسة بواعثها سوسولوجياً؛ فإنها تعمل على حفظ النسق الاجتماعي من الانفلات والتقلبات السريعة، والقضرات المراهقة، ويستعملها المحافظون في سبيل الوحدة الشعورية. لكن ذلك لا يعني أن تكون الأخلاق صنماً لا يقبل التجديد والتحديث، فهي لا تعدو كونها في مستوى الأفكار، وإكراه الأفكار نقداً وتجديداً، ولكن لا يتأتى ذلك بالقفز على مفاهيمها، بل تحويلها بعد فهمها والتأكد من عدم نجاعتها كي نستبدل بها غيرها من الأفكار.

تتشكل الأخلاق كقاعدة معرفية، تراكم

يعكس إمكانية البقاء على أرض الواقع. فقد رأينا كيف أن الأنظمة الماركسية لم تعبأ بالنزعة الفردية لدى الفرد، وأخضعته للحكم الجمعي، وأقامت عليه التأميمات المتلاحقة، فسقطت على الرغم من شتحيقها عدالة اجتماعية (وإن شكلية!). وتعدّ هذه الدعوات الرامية إلى إعادة النظر في السياسات الرأسمالية الحالية، محاولة جادة للنظر عميقاً في الحاجات الإنسانية؛ إذ شعر المفكرون بالخوف إزاء الذاتية المفرطة التي تخلفها السياسات الرأسمالية، منخبة بذلك العلاقات الاجتماعية ناحية إلى حين! إذن، فالفرد هو صمام الأمان الحقيقي للحرية؛ فالأمر كما تقول إحدى الأناشيد الأميركية الشهيرة: "أضبط نفسك ضبطاً ذاتياً فتصبح الحرية قانوناً". هكذا بدأ نوفاك سلسلة استشهاده بضرورة العمل على الفرد، وتحمله المسؤولية الأولية لتنهض على أكتافه الحرية ببعديها الاقتصادي والسياسي. وإن القضرات الهائلة في أعداد البشر خلال القرن المنصرم تمثل قاعدة الموارد البشرية التي أساسها الفرد، وإن الازدهار الاقتصادي في القرن ذاته

يستعرض أستاذ الأخلاق بالمعهد الأمريكي للمشاريع الاستراتيجية، مايكل نوفاك، في مقاله الموسوم بـ«المجتمع المدني والأخلاق»، جانباً مهماً بات مهملًا في عهد الحداثة المادية. ذلك الجانب الأخلاقي الذي شكل حقلاً فلسفياً كبيراً ذات يوم، وهو بذلك يتماشى مع الدعوات التجديدية للفكر ما بعد الحداثي، والذي أطلق عليه من المفكرين العرب عبد الله الغدامي «الليبرالية الجديدة».

لم يستعرض الباحث في مقاله ما الذي يقصده، بالضبط، من مصطلح «الأخلاق»، واكتفى باستعراض آليه تكوّن «الخلق» عبر دياكتيك هابوط/صاعد. واتخذ للحرية بُعدين اثنين؛ هما: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي. وأرجع كل ذلك إلى عامل مساعد يتمثل في «البيئة الأخلاقية». تلك البيئة التي تنشأ عن عقد اجتماعي بين أفراد مجتمع ما، إذن فالفرد، بسلوكياته، أساس أصيل في تكون البيئة الأخلاقية التي هي بالأساس مستند البعدين السياسي والاقتصادي للحرية.

بذلك يتضح، بجلاء، كيف أن هذه الحركة الديالكتيكية ليست إما هابطة وإما صاعدة، بل هي تتحرك بديناميكية متكاملة؛ بحيث لا يمكن للفرد أن يحقق حريته الذاتية بعيداً عن اكتفائه الاقتصادي. ذلك الاكتفاء الذي يسد حاجة كبيرة من حاجات النفس الإنسانية، «حاجة الجوع» بما هي مفهوم مجرد للاقتصاد. صحيح أن هذا الاكتفاء يتم تجاوزه صوب الانتفاخ والتخمة الاقتصادية المؤدية إلى الثروات، إلا أن هذا الأمر لا يتقاطع مع الاتجاه الأساسي الذي نبع منه «الاقتصاد»، بل يعكس شكلاً متطوراً للحاجة الأساسية الإنسانية. كما أن هذا البعد الاقتصادي يحتاج، بدوره، منظومة من المفاهيم متفقا عليها، تضمن بقاء الحاجة الإنسانية في عمل مستمر، هذه المنظومة هي نفسها العقد السياسي الذي ينظم العلاقات الإنسانية في مجتمع ما. ويقدر ما كان هذا العقد يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الإنسانية (الفردية والجمعية)، بقدر ما

